|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-24)نيودلهي، 24-15 أكتوبر 2024 |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | ‏الإضافة 18‏للوثيقة ‎38-A‏ |
|  | 16 سبتمبر 2024 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| الدول الأعضاء في المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) |
| تعديل يُقترح إدخاله على القرار 73 |
|  |
|  |
| **ملخص:** | يذكّر القرار 73 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بتوافق الآراء الدولي والمبادرات التي تقرّ بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البيئة والتنوع البيولوجي والتلوث، فضلاً عن النداءات المختلفة لمعالجة هذه القضايا.وينص القرار على تشجيع وضع واعتماد توصيات قطاع تقييس الاتصالات سعياً إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقييم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفضها في جميع القطاعات الحيوية مناخياً، وتمكين الاقتصاد الدائري والحفاظ على الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه تقليل البصمة البيئية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وعلى زيادة الوعي وتشجيع تبادل المعلومات عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاستدامة البيئية والعمل على خفض الانبعاثات لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).وتحقيقاً لهذا الغرض، يقترح القرار بضورة خاصة على جميع لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات أن تتعاون مع لجنة الدراسات 5 لقطاع تقييس الاتصالات لوضع توصيات مناسبة صادرة عن قطاع تقييس الاتصالات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وقضايا تغير المناخ، وتحديد أفضل الممارسات والفرص للتطبيقات الجديدة التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لترسيخ الاستدامة البيئية، بما في ذلك كفاءة استهلاك المواد والطاقة، لتقييم كفاءتها البيئية بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية ومنهجيات التقييم والقياس على النحو الذي تشجعه توصيات قطاع تقييس الاتصالات، وتحديد الإجراءات المناسبة. |
| **للاتصال:** | Louis Morilhatوزارة الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقميةفرنسا | البريد الإلكتروني: louis.morilhat@finances.gouv.fr |

MOD ECP/38A18/1

القرار 73 (المراجَع في نيودلهي، 2024)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري

(جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016؛ جنيف، 2022؛ نيودلهي، 2024)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (نيودلهي، 2024)،

إذ تذكّر

 *أ )* بالقرار 66 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن البيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري؛

*ب)* القرار 79 (المراجَع في جنيف، 2022) ‏للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة المخلفات الإلكترونية الناتجة عن أجهزة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحكم فيها وطرائق معالجتها؛

*ج)* بالأهداف 12 و13 و15 الواردة في القرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*)د )* بالقرار 75/231 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يسلم بالفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان من تحويل اقتصاداتها لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وذلك بالعمل مع الشركاء لإدماج أو تنفيذ مفاهيم من قبيل الاقتصاد الدائري والصناعة 4.0 لتعزيز استدامة الأنشطة الصناعية ونظم التصنيع، وفقاً للخطط والأولويات الوطنية؛

*هـ )* بالقرار 182 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن تغير المناخ وحماية البيئة؛

*و )* بالقرار 1429، الذي اعتمده مجلس الاتحاد في دورته لعام 2024، بشأن دور الاتحاد في تيسير مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستدامة والعمل المناخي، والذي يقر بأنه في حين يتعين بذل الجهود للحد من انبعاثات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن تحدث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً تأثيراً تمكينياً في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن قطاعات الاقتصاد الأخرى، والذي ينص على دعم العمل من أجل تحديد أفضل الممارسات المتعلقة باستدامة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك تقييم مساهمتها البيئية، والذي يدعو أعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية إلى النظر في توصيات الاتحاد لمواجهة تحديات الاستدامة من قبيل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتمكين الحياد الكربوني وكذلك المخلفات الإلكترونية؛

*ز )* بنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن المناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، ولا سيما اتفاق باريس للمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف (COP21)، وميثاق غلاسكو للمناخ COP26، وإجماع دبي، الإمارات العربية المتحدة الذي تم التوصل إليه في رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (‎COP28)‏، ولا سيما التقييم العالمي؛

*ح)* بأن الحد من الاحترار العالمي يقتضي تخفيضات سريعة وبالغة ومستدامة للانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري (GHG)، ومن ذلك خفض الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2020، وإلى صافٍ صفري بحلول عام 2050، فضلاً عن إجراء تخفيضات بالغة لسائر غازات الاحتباس الحراري؛

*ط)* بأهمية تغير المناخ وتحديات التنوع البيولوجي، على النحو المؤكد في التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بمقدار 1,5 درجة[[1]](#footnote-2)1 وتقرير المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) الصادر في مايو 2019 بشأن خطورة فقدان التنوع البيولوجي وأضراره، وعمليات تقييم حدود الكواكب[[2]](#footnote-3)2؛

*ي)* بأن الاتحاد الدولي للاتصالات شريك بالفعل في التحالف من أجل الاستدامة البيئية الرقمية، الذي كلَّفه الأمين العام للأمم المتحدة، بالنهوض بالاستدامة الرقمية البيئية من خلال إتاحة الموارد والفرص لتحديد الأولويات واتخاذ إجراءات متضافرة وتنمية القدرات من أجل انتقال رقمي شامل قائم على الاستدامة؛

*ك)* بإعلان لشبونة المعتمد في يونيو/يوليو 2022 خلال مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "توسيع نطاق العمل المحيطي القائم على العلم والابتكار للهدف 14: التقييم والشراكات والحلول" بمشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، يؤكد من جديد الالتزام الراسخ بالحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام؛

*ل)* بالإطار العالمي بشأن المواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات، الذي اعتُمد في سبتمبر 2023، وهو إطار عالمي شامل يحدد غايات ومبادئ توجيهية ملموسة للقطاعات الرئيسية عبر دورة حياة المواد الكيميائية بأكملها؛

*م )* بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاج مخلفات كهربائية تُصنَّف في أشكال معينة، بموجب اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، على أنها خطرة، ولذلك من المهم معالجة المخلفات الإلكترونية بطريقة سليمة بيئياً لحماية الصحة البيئية والبشرية،

وإذ تلاحظ

‏‏أنشطة الاتحاد بشأن تغير المناخ والاستدامة البيئية ‏مثل العمل الرقمي المراعي للبيئة والمبادرات الأخرى ذات الصلة لأصحاب المصلحة المتعددين،

وإذ تدرك

 *أ )* أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية لرصد المناخ ورصد الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية وحمايتها وجمع البيانات والنقل السريع للمعلومات المتعلقة بأخطار تغير المناخ والتهديدات المرتبطة بها، وأن شبكات الاتصالات الكافية وتكنولوجيات المعلومات ضرورية من أجل ضمان وصول الاتصالات للسكان ومنظمات الإغاثة المناسبة؛

*ب)* أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية أيضاً في الإسراع في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، ولا سيما الدعم لتمكين نماذج الأعمال التجارية الدائرية، وأن هذه الطريقة لا تعالج الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فحسب، بل تعالج أيضاً فقدان التنوع البيولوجي والتلوث؛

*ج)* وجود عدد متزايد من البحوث التي تراعي التأثير البيئي للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ غير أنه لا يزال من الصعب تقدير مجمل التأثير الصافي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغير المناخ بما يشمل الجوانب الإيجابية والسلبية على السواء، في حين أن الآثار المباشرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سلبية نتيجة استخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونهاية دورة حياتها، يمكن أن تحدث الرقمنة في القطاعات الأخرى أثراً إيجابياً وسلبياً؛

*د )* أن الوتيرة الدينامية المتزايدة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصاً للابتكار، بما في ذلك تعزيز الحلول المستدامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديات لمعالجة آثارها البيئية الضارة؛

*هـ )* أن بالنظر إلى مساهمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً في تغير المناخ من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وغيرها من الانبعاثات، يجب إعطاء الأولوية اللازمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يكفي عملاً بتقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[[3]](#footnote-4)3؛ وكفاءة استهلاك المواد والطاقة وإزالة الكربون من مزيج الطاقة؛

*و )* أن التأثيرات البيئية الأخرى المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستحق النظر، ولا سيما استنفاد الموارد (بما في ذلك عناصر أرض نادرة ومعادن استراتيجية أخرى) التي يمكن تخفيفها من خلال التصميم الإيكولوجي للتجهيزات، والتدابير الرامية إلى إطالة دورة حياة منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التدابير التي تتماشى مع مبادئ الاقتصاد الدائري؛

*ز )* أن حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة من ناحية التصميم والمنخفضة التكلفة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة من المتطلبات الملحة؛

*ح)* أن تغير المناخ يؤثر بشكل كبير على:

'1' البلدان الواقعة على طول المناطق الساحلية وتلك المحاطة بالمحيطات والبحار، وكذلك المناطق الداخلية المعرضة للحرائق والجفاف أو المناطق المعرضة للفيضانات بسبب الأمطار الغزيرة؛

'2' البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على الاستثمارات الزراعية؛

'3' البلدان ذات القدرات الضعيفة أو المفتقرة إلى البنية التحتية والأنظمة التقنية لدعم الأرصاد الجوية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ؛

*ط)* أن تكنولوجيات أخرى تُطوَّر وتُنشر حالياً لمراقبة المناخ، منها على سبيل المثال لا الحصر تكنولوجيا استشعار المحيطات التي يمكن نشرها من خلال استخدام الكبلات البحرية، بما في ذلك مبادرة المراقبة العلمية والاتصالات الموثوقة (SMART)، لتحسين المعرفة بتطور المناخ؛ وأن هذه التكنولوجيات تستفيد من التقييس التقني الذي يمكّن تطويرها وتنفيذها على الصعيد العالمي،

تقرر

1 مواصلة تطوير برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات الذي أطلق في ديسمبر 2007 بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتغير المناخ والاقتصاد الدائري باعتباره برنامجاً عالي الأولوية يستهدف الإسهام في الجهود العالمية المبذولة للتخفيف من تغير المناخ كجزء من عمليات الأمم المتحدة؛

2 أن تأخذ في الحسبان التقدم الذي أُحرز في الندوات الدولية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري التي عقدت في مناطق مختلفة من العالم من خلال نشر النتائج المنبثقة عنهما على أوسع نطاق ممكن؛

3 مواصلة تحديث البوابة العالمية لقطاع تقييس الاتصالات بشأن البيئة والتحول الرقمي المستدام، وتوسيع خصائصها عن طريق تنظيم منتدى إلكتروني وتفاعلي لتقاسم المعلومات ونشر الأفكار والمعايير وأفضل الممارسات بشأن العلاقات بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستدامة البيئية، والتجارب والممارسات لتبليغ المعلومات وخطط التوسيم ومرافق إعادة التدوير؛

4 تشجيع وضع واعتماد توصيات قطاع تقييس الاتصالات من أجل تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعّالة ومتعددة القطاعات لتقدير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) وخفضها في جميع القطاعات الحيوية مناخياً وتمكين الاقتصاد الدائري وصون الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه تقليل البصمة البيئية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحقيق أمثل لمراقبة الطبيعة والحفاظ عليها واستعادتها وخفض استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة (مصادر الطاقة الأحفورية والمعادن والفلزات) إلى أدنى حد واستهلاك المياه وتحسين إدارتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والحد من هذه الانبعاثات؛

5 العمل على زيادة الوعي وتشجيع تبادل المعلومات عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الاستدامة البيئية، خاصة من خلال تشجيع استعمال أجهزة وشبكات ومنتجات/خدمات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر كفاءة من حيث البيئة واستهلاك والموارد والطاقة[[4]](#footnote-7)4، إضافةً إلى عمليات طرائق عمل أكثر كفاءة فضلاً عن تكنولوجيا معلومات واتصالات يمكن استعمالها لتحل محل التكنولوجيات/الاستعمالات الأكثر استهلاكاً للطاقة أو كبديل لها؛

6 العمل على تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناشئة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو التخفيض اللازم للوصول إلى أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)؛

7 العمل على خفض الآثار البيئية الضارة السلبية للمواد المستخدمة في منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات طوال دورة حياها ولا سيما من خلال استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير؛

8 سد الفجوة التقييسية من خلال توفير المساعدة التقنية للبلدان لوضع خطط عملها الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة، واستحداث آلية للإبلاغ من أجل مساندة البلدان في تنفيذ تلك الخطط؛

9 وضع برامج للتعليم الإلكتروني بشأن التوصيات الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري؛

10 العمل على دعم المدن والمجتمعات وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدي لتغير المناخ والوصول إلى مقدار صفر من الانبعاثات، واعتماد نموذج عمل تجاري مستدام ودائري؛

11 العمل على تحديد متطلبات الحماية البيئية للتكنولوجيات الرقمية، وتطوير أطر استراتيجية لتقييم آثارها البيئية؛

12 دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وكذلك إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ؛

13 العمل على تنفيذ الاقتصاد الدائري في المدن والمستوطنات البشرية من أجل تعزيز استدامتها؛

14 تحسين الإرساء المنهجي للدراسات المكرسة لقياس الأثر البيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الترويج لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات،

تُكلّف الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات

1 بتنسيق أنشطة لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات فيما يتعلق باستعراضها لأنشطة التقييس ذات الصلة الجارية في المنظمات الأُخرى لوضع المعايير (SDO) وتيسير التعاون بين الاتحاد وتلك المنظمات لتجنب ازدواج العمل أو تداخل المعايير الدولية؛

2 النظر في تطبيق البيان المشترك الصادر عن منظمة التعاون العالمي للمعايير (الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي واللجنة الكهرتقنية الدولية) بشأن أهمية دمج الاستدامة في وضع المعايير التقنية حسب التصميم، والمعايير التي تساعد العالم على الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية وتحقيق اقتصاد دائري فعال في استخدام الموارد ومنخفض الكربون نشر في مؤتمر الأطراف 28 في دبي[[5]](#footnote-8)5؛

3 بالحرص على قيام لجان الدراسات بمراجعة جميع التوصيات المستقبلية الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات من أجل تقييم آثارها وتطبيق أفضل الممارسات من منظور حماية البيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري؛

4 بالنظر كذلك في التغييرات الممكنة في إجراءات العمل بغية الوفاء بهدف هذا القرار، بما في ذلك توسيع نطاق استعمال أساليب العمل الإلكترونية للحد من الآثار الناجمة فيما يتعلق بتغير المناخ، مثل عقد الاجتماعات اللاورقية والمؤتمرات الافتراضية والعمل عن بُعد وما إلى ذلك،

تُكلّف جميع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

1 بالتعاون مع لجنة الدراسات 5 لقطاع تقييس الاتصالات من أجل وضع التوصيات المناسبة الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات بشأن قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وقضايا تغير المناخ بما يشمل التلوث والتنوع البيولوجي ضمن ولاية واختصاص قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك مثلاً شبكات الاتصالات المستعملة من أجل مراقبة تغير المناخ والتكيف معه، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري، وقضايا الاستعداد للكوارث والتشوير وجودة الخدمة، على أن تؤخذ في الاعتبار أي آثار اقتصادية على جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية؛

2 بتحديد أفضل الممارسات والفرص الخاصة بتطبيقات جديدة، بما يشمل الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والناشئة تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لحفز الاستدامة البيئية، بما في ذلك كفاءة استهلاك المواد والطاقة، لتقييم كفاءتها البيئية بناءً على مؤشرات الأداء الرئيسية ومنهجيات التقييم والقياس على النحو الذي تشجعه توصيات قطاع تقييس الاتصالات، وتحديد الإجراءات المناسبة؛

3 بتحديد أفضل الممارسات وتعزيزها لتنفيذ السياسات والممارسات المستدامة للبيئة، وتبادل المعلومات بشأن حالات الاستخدام وعوامل النجاح الرئيسية؛

4 بتحديد المبادرات التي تدعم النُهج الناجحة دائماً والمستدامة والتي ينجم عنها تطبيق فعّال من حيث التكلفة؛

5 بتحديد وتشجيع التكنولوجيات الجديدة الناجحة من حيث كفاءة استخدام الطاقة والمستعملة في مصادر الطاقة المتجددة أو البديلة والتي أثبتت فعاليتها في مواقع الاتصالات الحضرية والريفية على السواء؛

6 بالاتصال مع لجان الدراسات ذات الصلة في قطاعي الاتصالات الراديوية وتنمية الاتصالات بالاتحاد وتشجيع التواصل مع المنظمات الأخرى لوضع المعايير والمنتديات وذلك لتجنب ازدواج العمل وتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد وتعجيل توافر المعايير العالمية،

تُكلّف مدير مكتب تقييس الاتصالات، بالتعاون مع مديري المكتبين الآخرين

1 بتقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن تطبيق هذا القرار إلى المجلس سنوياً وإلى الجمعية العالمية المقبلة لتقييس الاتصالات؛

2 بتحديث الجدول الزمني للأحداث المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري بناءً على اقتراحات من الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وبالتعاون الوثيق مع القطاعين الآخرين؛

3 بإطلاق مشاريع تجريبية تهدف إلى سد الفجوة التقييسية بشأن قضايا الاستدامة البيئية وخاصةً في البلدان النامية؛

4 بدعم إعداد تقارير بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري مع مراعاة الدراسات ذات الصلة وخاصة الأعمال الجارية في لجنة الدراسات 5، بما في ذلك قضايا تتعلق *بأمور، منها* حماية التنوع البيولوجي، بالتعاون مع هيئات التنوع البيولوجي المتخصصة، والاقتصاد الدائري والتصميم المراعي للبيئة المستدام بشأن المعدات وحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراكز البيانات المراعية للبيئة والمباني الذكية ومشتريات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة والحوسبة السحابية وكفاءة استهلاك الطاقة والنقل الذكي واللوجستيات الذكية والشبكات الذكية وإدارة المياه والتكيف مع تغير المناخ والاستعداد للكوارث، وكيفية إسهام قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقديم التقارير بأسرع ما يمكن إلى لجنة الدراسات 5 لتنظر فيها؛

5 بتنظيم منتديات وحلقات دراسية وورش عمل للبلدان النامية لزيادة الوعي وتحديد الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان والتحديات المتعلقة بالبيئة وقضايا تغير المناخ والاقتصاد الدائري؛

6 بوضع وتشجيع ونشر معلومات وبرامج تدريبية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتغير المناخ والبيئة والاقتصاد الدائري؛

7 بتقديم تقرير عن تقدم فريق المهام المشترك للاتحاد والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (IOC-UNESCO) في بحث إمكانية استخدام كبلات الاتصالات البحرية لمراقبة المحيطات والمناخ والتحذير من الكوارث؛

8 بتعزيز البوابة العالمية لقطاع تقييس الاتصالات بشأن البيئة والتحول الرقمي المستدام، واستخدامها كمنتدى إلكتروني لتبادل ونشر الأفكار والخبرات وأفضل الممارسات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري؛

9 بمساعدة البلدان المعرضة لآثار تغير المناخ مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية:

'1' الواقعة على طول المناطق الساحلية وتلك المحاطة بالمحيطات والبحار، وكذلك المناطق الداخلية المعرضة للحرائق والجفاف أو المناطق المعرضة للفيضانات بسبب الأمطار الغزيرة؛

'2' التي تعتمد اقتصاداتها على الاستثمارات الزراعية؛

'3' ذات القدرات الضعيفة أو المفتقرة إلى البنية التحتية والأنظمة التقنية لدعم الأرصاد الجوية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ،

تدعو الأمين العام

إلى مواصلة التعاون والتآزر مع الكيانات الأُخرى داخل منظومة الأمم المتحدة في بلورة الجهود الدولية المستقبلية لمعالجة حماية البيئة والتنوع البيولوجي والمناخ ودعم البلدان المتأثرة في تنفيذ مشاريع تصب في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والقدرة على الصمود أمامها وكذلك خطط للتأهب لتغير المناخ، مما يساهم في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين إليه إلى

1 مواصلة المساهمة بنشاط في لجنة الدراسات 5 ولجان الدراسات الأُخرى لقطاع تقييس الاتصالات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري؛

2 مواصلة أو استهلال برامج عامة وخاصة تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد الدائري على أن تراعى على النحو الواجب توصيات قطاع تقييس الاتصالات والأعمال ذات الصلة؛

3 تقاسم أفضل الممارسات وإذكاء الوعي بالفوائد المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة طبقاً لتوصيات الاتحاد ذات الصلة؛

4 تشجيع إدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمناخ والبيئة والطاقة لتحسين الأداء البيئي وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة وإدارة الموارد؛

5 إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطط التكيف الوطنية من أجل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية للتصدي لآثار تغير المناخ؛

6 اعتماد وتنفيذ توصيات الاتحاد لمواجهة التحديات البيئية مثل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، فضلاً عن المخلفات الإلكترونية، وتعزيز المدن والمجتمعات الذكية المستدامة وإبداء تعليقات للجنة الدراسات 5 من أجل تحسينها أو تحديثها؛

7 جمع البيانات البيئية عن/المتعلقة بقطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحالتها إلى الاتحاد من أجل إنشاء وصيانة قاعدة بيانات للاتحاد بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستهلاك الطاقة، وربما قاعدة بيانات أخرى للاتحاد بشأن عوامل الانبعاثات؛

8 التواصل مع النظراء على الصعيد الوطني المسؤولين عن القضايا البيئية من أجل تقديم الدعم والإسهام في العملية الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ عن طريق توفير معلومات وإعداد اقتراحات مشتركة تتعلق بدور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، بحيث يمكن وضعها في الاعتبار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الأسباب: في حين ازداد الوعي بالأثر البيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات زيادة كبيرة منذ عام 2022، أطلقت نداءات مختلفة عبر مؤتمرات الأطراف ومنتديات الأمم المتحدة وغيرها، من أجل تحديد السبل الممكنة لمعالجة هذه القضايا. وفي حين يتناول القرار 73 الحالي الدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حل القضايا البيئية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة)، لم يُعالج تماماً تأثير هذه التكنولوجيات على البيئة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة).
وتهدف التعديلات المقترحة إلى تعزيز هذا الجانب من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المراعية للبيئة"، من خلال الاعتراف بمساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغير المناخ واستنفاد الموارد والتلوث، وتشجيع قطاع تقييس الاتصالات على وضع أساليب وتوصيات للحد من هذا التأثير.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. 1 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2018: الاحترار العالمي إلى 1,5 درجة مئوية، https://www.ipcc.ch/sr15/ [↑](#footnote-ref-2)
2. 2 IPBES (2019): Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, <https://files.ipbes.net/ipbes-web-prod-public-files/inline/files/ipbes_global_assessment_report_summary_for_policymakers.pdf> [↑](#footnote-ref-3)
3. 3 وفقاً لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، سياسات الاكتفاء هي مجموعة من التدابير والممارسات اليومية التي تتجنب الطلب على الطاقة ومواد والأرض والمياه في موازاة إتاحة رفاه كل البشر داخل حدود الكوكب. [↑](#footnote-ref-4)
4. 4 فيما يتعلق بالكفاءة، ينبغي أن تشمل الاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان التشجيع على كفاءة استعمال المواد المستخدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. [↑](#footnote-ref-7)
5. 5 <https://www.worldstandardscooperation.org/#section-group-sufVE12dDomXExxYRVgJBw> [↑](#footnote-ref-8)